بحوث قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

المصطلحات النحوية التراثية في ضوء علم المصطلح الحديث: (الأصول) لابن السراج أنموذجا

دراسة استقرائية (تحليلية)

د. عبد الله شعف الحربي

المخلص:

يتناول هذا البحث المصطلحات النحوية التراثية في ضوء علم المصطلح الحديث، ويركز على كتاب (الأصول في النحو) للغوي ابن السراج باعتباره أنموذجا، وذلك عبر دراسة استقرائية (تحليلية) للمصطلحات النحوية الواردة في ذلك الكتاب، ومناقشتها في ضوء أبرز نظريات ورؤى علم المصطلح اللغوي الحديث، للوقوف على مدى اتفاق منهجية قدماء النحاة مع ما جاء به رواد علم المصطلح والباحثون فيه في العقود القليلة الماضية.

وتبين من خلال البحث أن كتابة المصطلحات النحوية في كتاب (الأصول) تميزت بصورة عامة بالسهولة والبساطة، وهو أمر محمود عند منظري علم المصطلح الحديث، كما أنها تعكس النهج الذي اتبعه ابن السراج في كتابه، إذ انتهج بساطة العبارة، وتسهيل المفاهيم على نحو يناسب الشريحة المستهدفة من الراغبين في تعلم أصول النحو دون صعوبة أو تعقيد. كما تبين أن ابن السراج لم يكن حريصا على إضافة مصطلحات خاصة صاغها بنفسه، بل جاءت مصطلحاته امتدادا لما جاء به سابقوه لاسيما سيبويه في (الكتاب)، والمبرد في (المقتضب)، وقد اتسمت منهجيته في التعامل مع المصطلح النحوي بالاضطراب، غير أنه اضطراب متفهم لا يعاب في موازين عصر ابن السراج.

Abstract:

This research deals with the heritage grammatical terminology in the light of the science of the modern term, and focuses on the book (Origins in Grammar) by the linguist Ibn al-Sarraj as a model, through an inductive (analytical)

study of the grammatical terms contained in that book, and its discussion in light of the most prominent theories and visions Modern linguistic terminology, to find out the agreement of the ancient grammarians' methodology with what the pioneers and researchers of the terminology came up with in the past few decades. It was found through the research that writing the grammatical terms in the book (Al-Usul) was characterized in general by ease and simplicity, which is praiseworthy to modern term theorists, and it also reflects the approach that Ibn Al-Sarraj followed in his book, as he adopted the simplicity of the phrase, and facilitating concepts In a way that suits the target group of those wishing to learn the principles of grammar without difficulty or complication. It also became clear that Ibn al-Sarraj was not keen on adding special terms that he formulated himself, but rather his terminology came as an extension of what his predecessors had, especially Sebwayh in (The Book), and the file in (Al-Muqtaseb), and his methodology in dealing with the grammatical term was characterized by turmoil. It is an understandable disorder that does not blame the scales of the era of Ibn al-Sarraj.

المقدمة:

لطالما حظي موضوع المصطلح النحوي باهتمام بالغ من علماء اللغة ولاسيما المتأخرون منهم، ونال قسطا وافرا من أعمالهم المتنوعة، ومساحات واسعة من مصنفاتهم وكتبهم. ويعزى ذلك إلى أهمية ذلك الموضوع، وارتباطه بعلم النحو ارتباطا وثيقا بصورة خاصة، وبغيره من علوم اللغة بصورة عامة.

ولقد اخترت الولوج إلى هذا الموضوع عبر دراسة المصطلحات النحوية في كتاب (الأصول) لابن السراج، ومناقشتها في ضوء أبرز نظريات ورؤى علم المصطلح اللغوي الحديث، للوقوف على مدى اتفاق منهجية قدماء النحاة مع ما جاء به رواد علم المصطلح والباحثون فيه في العقود القليلة الماضية، واختبار النظريات الحديثة في أصول صياغة المصطلح اللغوي بصورة تطبيقية عبر محاكمة مصطلحات ابن السراج النحوية، وفق تصورات تلك الرؤى والنظريات.

وارتأيت اختيار مجموعة من المصطلحات لتقدم صورة واضحة عن ذلك الموضوع، وعن منهجية (ابن السراج) في ذلك، بهدف التوصل إلى نتائج دقيقة يمكن للباحثين الراغبين في إنجاز دراسات معمقة في هذا المجال الإفادة منها، واستخدامها لبنة من لبنات دراسات مقبلة تكون أكثر توسعا، وأدق متابعة لجميع ما كتبه النحاة من مصطلحات نحوية، أو ما ورد عند ابن السراج في مختلف كتبه على أقل تقدير.

وقد تبين بعد استعراض أهم المصطلحات التي أوردها ابن السراج وجود عدد من المزايا التي تتصف بها طريقته، والسمات التي يتسم بها أسلوبه في اختيار التعريف المناسبة لكل مصطلح، وما يمكن وصفه بالمنهج العلمي الذي اختطه ذلك النحوي لنفسه في اختيار التعريفات المناسبة، مع حرصه على تتبع أسلوب من سبقه من النحاة في ذلك. وعمدت إلى ربط كل ذلك بأهم ما تطرق إليه الباحثون في علم المصطلح اللغوي الحديث.

أولا: منهجية البحث:

١- مشكلة البحث:

شغلت قضية المصطلح النحوي اهتمام علماء النحو القدماء والمحدثين، وأوردها النحاة القدماء بصور مختلفة في مصنفاتهم، دون أن يركزوا عليها تركيزا شديدا، في حين اهتم بها علماء اللغة المحدثون اهتماما كبيرا، وسعوا إلى تصنيفها وفق تقسيمات معينة، والفصل بين المدارس النحوية المشهورة، ومعرفة ما اختارته كل مدرسة، وأحيانا كل مصنف من تعريفات محددة لأي مصطلح نحوي.

وتتمثل مشكلة هذا البحث في التعرف إلى المنهج الذي اتخذه النحوي (ابن السراج) في تعامله مع المصطلحات النحوية في كتابه المعروف (الأصول)، والتوصل إلى المعالم الأساسية لهذا المنهج، والتطرق إلى سماته ومزاياه وعيوبه في ضوء علم المصطلح الحديث.

٢– أهداف البحث:

يستهدف البحث التعرف إلى الأمور التالية:

– أهمية المصطلح النحوي في علم اللغة.

– أهم المصطلحات النحوية الواردة في كتاب (الأصول) لابن السراج.

– منهج ابن السراج في تعريف المصطلحات النحوية.

– سمات ومزايا منهج ابن السراج في تعامله مع المصطلحات النحوية.

– لبنة أساسية من لبنات الدراسات المتخصصة بالمصطلحات النحوية بصورة عامة، ومصطلحات ابن السراج بصورة خاصة.

٣– منهج البحث:

استند هذا البحث إلى المنهج الاستقرائي (التحليلي) الذي يعتمد على أساسين مهمين هما: الاستقراء والتحليل، وذلك عبر استعراض بعض ما جاء عند (ابن السراج) في كتابه (الأصول) من أمثلة على المصطلحات النحوية، ثم تحليلها والتعليق عليها في ضوء رؤى ومنطلقات علم المصطلح الحديث.

٤– أسئلة البحث:

هنالك أسئلة رئيسية يسعى البحث إلى الإجابة عنها، وهي:

– ما أهمية المصطلح النحوي في علم اللغة؟

– ما إسهامات ابن السراج في ميدان المصطلح النحوي؟

- ما أهم المصطلحات النحوية التي أوردها ابن السراج في كتابه (الأصول)؟

- ما المنهج الذي اتبعه ابن السراج في تعامله مع المصطلح النحوي؟

- ما المزايا والعيوب التي اتسم بها منهج ابن السراج في تعامله مع المصطلحات النحوية؟

٥- الدراسات السابقة:

تطرق عدد من الدراسات العربية إلى موضوع هذا البحث، ومنها:

- دراسة الدكتور مجدي إبراهيم يوسف (٢٠٠٠). الجهود اللغوية عند ابن السراج. هدفت الدراسة إلى توضيح الجهود اللغوية لابن السراج في جميع مصنفاته، وبمختلف ميادين اللغة (النحو، والصرف، والأصوات، والتركيب والدلالة). وأفردت فصلا للحديث عن الجهود النحوية لابن السراج متضمنا دراسة مصطلحاته النحوية والصوتية. وقسمت الدراسة مصطلحات ابن السراج النحوية إلى مصطلحات النحو، والمصطلحات البصرية الكوفية، والمصطلح المتعدد، والمصطلح الطويل، ومصطلحات أخرى. واعتمدت على السردية الوصفية إلى حد كبير، دون الاستضاءة بمناهج علم المصطلح الحديث لدراسة المصطلحات النحوية عند ابن السراج، وهو أمر لا يعاب على الباحث، إذ ينسجم ذلك مع أهداف دراسته ومنهجيتها.

- دراسة مسعود غريب (٢٠٠٨). المصطلح النحوي عند ابن السراج. تناولت الدراسة المصطلح النحوي عند ابن السراج عبر تقسيم المصطلحات إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي: (المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات)، إلى جانب تقسيمات فرعية أخرى مجارية لأبواب النحو. وركزت في منهجيتها عند دراسة المصطلح النحوي على إيراد المعنى اللغوي للمصطلح، ثم ذكر مواضع استعماله عند النحاة الآخرين لا سيما ممن سبقوا ابن السراج، غير أن الاستضاءة بقواعد علم المصطلح الحديث لم تكن حاضرة في الجانب التطبيقي من الدراسة بقدر حضور عمليات المقارنة والمقاربة التي عقدها الباحث بين ابن السراج وغيره من النحاة. وقد خلص الباحث إلى عدد من النتائج، أهمها: أنه لم يكن بوسع ابن السراج أن يفعل أكثر مما فعل فالدراسة النحوية مازالت في بداية نشأتها، وأن ابن السراج يمزج أحيانا بين الاستعمال اللغوي والاستعمال الاصطلاحي للمصطلح، فتارة يستعمله بالمعنى اللغوي، وأخرى بالمعنى الاصطلاحي، وأن ابن

السراج كثيرا ما يذكر المصطلحات الكوفية إلى جانب المصطلحات البصرية، لكنه أعاب عليهم إطلاقهم بعض المصطلحات وما يشوبها من خلط في المفاهيم إذ يخلطون الأسماء بالحروف.

– **دراسة عبد الوهاب الغامدي (٢٠٠٩)**. المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم لأبي بكر الأنباري وعلاقتهما بمدرستي الكوفة والبصرة. هدفت الدراسة إلى تناول مصطلحات وأصول علم النحو في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم لأبي بكر الأنباري، ورصد بعض مراحل التطور لتلك المصطلحات والأصول، والوقوف مع القضايا والآراء الخلافية ذات الصلة، وربط كل مصطلح وأصل بمنهجي البصريين والكوفيين، كل في موضعه، مع عدم إغفال آراء وأقوال المتأخرين والمعاصرين. وتبين من نتائج الدراسة أن الأنباري يمثل امتداداً للمنهج الذي سار عليه الكوفيون في المصطلحات النحوية، فهو في مصنفاته عموماً وفي كتاب إيضاح الوقف والابتداء ينزع إلى استعمال تلك المصطلحات التي خالفوا فيها البصريين، ويقدمها على ما سواها، ويشيد بآراء شيوخه، ويستأنس بها، ويقدمها على غيرها. وهو مع ذلك نجده منصفاً فيما يذهب إليه فلا يتشدد أو يتعصب ضد البصريين، وإنما هو العلم، والعلم وحده.

– **دراسة سامي عوض، ويونس يونس (٢٠١٣)**. المصطلح النحوي عند ابن جني. هدفت الدراسة إلى تناول المصطلحات النحوية التي أوردها ابن جني في عدد من مصنفاته، والتعريف بجهوده الكبيرة في هذا الشأن، وتبيان المنهج الذي اتبعه في التعريف بتلك المصطلحات. واتبع الباحثان منهج البحث الاستقرائي فاستخرجا عددا من المصطلحات النحوية التي وردت في كتبه مع مقارنتها بما ذكره النحاة الذين سبقوه. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن جهود ابن جني في المصطلحات النحوية تعد تفردا نادرا له، وأنه بز الأولين في ذلك، وأنه أضاف الكثير في هذا الموضوع مما فات الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد ومن تلاهم، وأنه فيما جاء به كان العالم الناقد الذي يوضح ويشرح ويعرف ويمثل، لأنه على علم أن ما جاء به لم يسبق إليه، فهو محتاج إلى كل هذا التفصيل والتوضيح ليقر في ذهن دارسه ما أضافه دون لبس أو غموض، وليكون قوله في ذلك الإمام لمن أراد معرفة هذه المصطلحات الجديدة.

– **دراسة يعقوب قدور (٢٠١٣)**. المصطلح النحوي عند ابن مالك. هدفت الدراسة إلى تناول المصطلحات النحوية التي أوردها ابن مالك في عدد من كتبه، وتبيان المنهج الذي

اختطه في التعريف بها، والتفرد الذي تميز به عن أقرانه، وإسهامه في فهم المفاهيم النحوية وإدراكها، وارتباط ذلك بطرق البحث في المصطلح عند النحاة ومناهج تفكيرهم. واعتمدت الدراسة على إشكالية عامة مردّها إلى مجموعة من الأسئلة منها: كيف تعامل ابن مالك مع المصطلح النحوي؟ وما مرجعيته في اختيار مصطلح دون غيره؟ وهل كان مجددا أم معيدا لما قاله السابقون؟

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على استقراء المصطلحات النحوية مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع تطور المصطلحات النحوية الواردة في مصنفات ابن مالك، وتخلّلته مقارنات بين آراء ومصطلحات النحاة السابقين. وتبين من الدراسة أن ابن مالك اعتمد في تعريفاته الاصطلاحية مسالك وأشكالا مختلفة للتعريف الاصطلاحي، منها أنه يعتمد على التعريف بالمثال في بعض مصطلحاته في حين يعتمد على التعريف بالمعنى الوظيفي في بعض المواضع الأخرى، وعلى التعريف الشكلي والتعريف بالترادف وغيره، وأن ابن مالك لا يقف عند حدّ التعريف؛ بل يعقب بشرح ألفاظه وذكر تقييداته ومحترزاته، وذلك بهدف زيادة ضبط المصطلحات النحوية ودقة تحديدها.

– **دراسة ماجد شتيوي القريات (٢٠١٥)**. المصطلح النحوي بين الزجاجي وابن هشام. هدفت الدراسة إلى معرفة الكيفية التي عالج بها كل من الزجاجي وابن هشام قضية المصطلح، والنهج الذي سار عليه كل منهما في بناء مصطلحاتهما، والمزايا والسمات التي امتاز كل منهما بها عن الآخر في بناء المصطلح النحوي، ومدى إمكانية إخضاع هذه المصطلحات لعلم المصطلح الحديث. وتبنى البحث في بعض موضوعاته المنهج الوصفي التحليلي، كما تبنى المنهج المقارن في الموازنة بين مصطلحات كل من العالمين. وتبين من الدراسة أن كلا العالمين اتخذا منهجا تعليميا يقوم على انتقاء المصطلحات الأكثر شيوعا، سواء أكانت مصطلحات بصرية أم كوفية، إلا أنهما أكثرا من استعمال المصطلحات البصرية لشهرتها بين الدارسين. وأن الزجاجي استخدم بعض المصطلحات الخاصة به كاللام العارية واللام الحاملة، وأن مصطلحات ابن هشام جاءت أكثر استقرارا، وأخصر عبارة من مصطلحات الزجاجي، ولعل ذلك عائد إلى بعد الشقة بينهما؛ ففي عصر ابن هشام باتت المصطلحات النحوية محصورة ومستقرة وليس ثمة جديد فيها أو في مدلولاتها، إنما هي محاكاة لمصطلحات من سبقهم من القوم.

– **دراسة أحمد خضير عباس (٢٠١٥)**. المصطلح النحوي: دراسة في علة التسمية. هدفت الدراسة إلى استعراض علة التسمية في المصطلح النحوي، ودور المصطلح في فهم معطيات العلم وفك أسراره ولا سيما النحو، وبواعث تسمية المصطلح النحوي، وتبيان ما اختلف في علة تسميته من المصطلحات النحوية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الأوائل الذين أرسوا أغلب المصطلحات لم يكونوا قد عنوا تعليل التسمية للمصطلح النحوي بداية نشأة النحو، كما اهتم أصحاب المدونة اللغوية بمستوياتها كافة من التفسير والصوت والصرف والنحو بتعليل تسمية المصطلح النحوي، وأن الخلافات في تسمية المصطلح كانت بين المفسرين ومتلمسي العلل وليس النحاة الذين وضعوا المصطلحات. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسة حول هذا الموضوع؛ لأنه يشكل حيزا مهما في الدرس النحوي أو اللغوي، وضرورة التوسع فيه ليشمل تعدد المصطلح لمفهوم واحد.

– **دراسة نسيمة حمار، (٢٠١٥)**. المصطلح النحوي في الكتاب لسيبويه: دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم المصطلح الحديث. تطرقت الدراسة إلى دراسة المنصوبات في الكتاب لسيبويه من منظور علم المصطلح، وأخضعت هذه المصطلحات إلى الدراسة اللغوية والمفهومية لتوضيح العلاقة القائمة بين المصطلحات ومسمياتها. وأظهرت الدراسة أن سيبويه في تحديده للمصطلحات كان كثيرا ما يلجأ إلى الوصف والتمثيل، وهذا طبيعي لأنه كان يصف اللغة التي كان العربي يتواصل بها. وكشفت الدراسة المفهومية للمصطلحات النحوية عن حقيقة مفادها أن سيبويه كان يوظف عدة تسميات للمصطلح الواحد، والغرض من ذلك هو محاولة وصف وتحليل المصطلحات. وأظهرت أن بعض مصطلحات سيبويه تميزت بالدقة العلمية مثل: المفعول معه والظرف والاستثناء، وهي أحادية التسمية لأحادية المفهوم وهو ما يتوافق مع الدراسة المصطلحية.

– **دراسة كامل الزيدي، ومحمد فياض (٢٠١٧)**. المصطلح النحوي في كتاب الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ). هدفت الدراسة إلى تناول عدد من المصطلحات التي أوردها الزجاجي في مصنفاته، ومنهجه في التعريف بها، والإضافات التي تفرد بها عن النحاة الذين سبقوه. وتكمن أهمية الدراسة في أن كتاب (الإيضاح في علل النحو) يمثل مرحلة من البحث النحوي ترسّخت فيها الأصول النحويّة وتميزت الأبواب، فضلا عن المصطلح الذي بدأ مستقرا في أغلب استعمالاته العلميّة، وتبين من الدراسة أثر المصطلح في كتاب (الإيضاح)، والكيفية التي استمد بها الزجاجي التنوع في مباحث كتابه.

– دراسة أمجد طلافحة، وخالد الكندي (٢٠١٧). المصطلح النحوي في شرح المفصل لابن يعيش: دراسة في أثر النص. هدفت الدراسة إلى دراسة المصطلح النحوي في واحد من أهم كتب النحو، وهو (شرح المفصل لابن يعيش)، باعتبار أن دراسة المصطلح على أساس أنه جزء من نص يجعل الدارس يدرك قيمته ويفسر جوانب من سلوكه ما كانت لتُفسر، بطريقة دقيقة، عند دراسة المصطلحات على شكل قوائم وفهارس بعيدة عن النص. وتأتي أهمية الدراسة من كون الكتاب الذي تتطرق إليه من أهم كتب النحو التي لا يمكن تجاهلها. ومن أهم نتائج الدراسة أن أكثر المصطلحات شيوعا في الاستعمال هي تلك المكونة من لفظ واحد منتميا إلى مقولتي الاسم والصفة، وتلك التي تتكون من لفظين مرتبطين بإحدى علاقتي الإضافة أو الوصف. وكان أقلها شيوعا هي المصطلحات التي تتكون من ثلاثة ألفاظ فأكثر، مما ارتبطت فيما بينها بالعلاقات النحوية المختلفة، الإضافة والوصف والعطف وشبه الإسناد، ويبدو أن ذلك يرجع إلى وعي ابن يعيش بأن المصطلحين البسيط والمركب أقدر على تلبية معياري التردد والشيوع من المصطلح المعقد وذلك بفضل نضجهما من حيث البنية واستقرارهما. أما المصطلح المعقد، فبالرغم من كونه أكثر قدرة على حصر المفهوم وعزله فلا يلتبس بغيره؛ نظرا للسمات المفهومية التي تُضيفها العناصر المكونة له، فإن بنيته تشكل عائقًا في حركته داخل النص.

٦– التعليق على الدراسات السابقة:

استفدت عند الإعداد لهذا البحث من الدراسات السابقة من حيث المناهج المستخدمة فيها، والمراجع التي اعتمدت عليها، إضافة إلى البيانات والمعلومات التي وردت فيها. كما استفدت من النتائج والتوصيات والاقتراحات التي خرجت بها تلك الدراسات.

ولقد استفدت من دراستي يوسف (٢٠٠٠) وغريب (٢٠٠٠٨) على مستوى المنهجية العامة، والمصطلحات النحوية، لأنهما ركزا على ابن السراج، ومن ثم فإنهما يلتقيان مع هذا البحث في التطرق إلى ذلك العلم اللغوي نفسه، وأيضا إلى المصنف نفسه. غير أني ركزت في دراستي هذه على أمر لم تركز عليه الدراسات السابقة كثيرا، ولاسيما دراستا يوسف وغريب –في الجانب التطبيقي–؛ وهو ربط دراسة المصطلح النحوي عند ابن السراج بقواعد وضوابط صياغة علم المصطلح الحديث.

ثانيا: ابن السراج وكتابه (الأصول):

١- ابن السراج:

هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل، المعروف بابن السراج المتوفى عام ٣١٦ للهجرة. والسراج نسبة إلى عمل السروج[١]. نشأ في بغداد، وأخذ عن علمائها، حتى برع في علوم عدة منها اللغة. وقال عنه ابن خلكان:" كان أحد الأئمة المشاهير، المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والآداب"[٢].

وعرف عنه الذكاء والفطنة والنباهة منذ صغره، مما جعل شيخه المبرد يقربه منه، ويدنيه إليه، ويوليه اهتماما خاصا. وفي ذلك يقول محمد بن درستويه: "كان ابن السراج من أحدث غلمان المبرد سنا مع ذكائه وفطنته، وكان المبرد يميل إليه ويقربه وينشرح له، ويجتمع معه في الخلوات، ويأنس به"[٣].

وبلغ من إتقانه لكتاب سيبويه المعروف في النحو أنه أصبح المرجع لمن أراد قراءة الكتاب. ومما يدل على ذلك شرحه له شرحا وافيا اعتمد عليه معظم من جاء بعده. كما تأثُر في تصنيفه لكتبه بكتاب سيبويه، ويظهر ذلك في كتابه (الأصول في النحو) الذي سنتناوله في هذه الدراسة. وكان له علم بالقراءات والمنطق والموسيقا والعروض والأدب[٤].

٢- كتاب الأصول:

يعد كتاب (الأصول) لابن السراج من أكثر كتب النحو انتشارا وشهرة بين النحاة قديما وحديثا، فقد تلقاه كبار مشايخ النحو وعامة طلبة العلم من الباحثين في علوم الشريعة واللغة ممن جاؤوا بعد (ابن السراج) بالقبول والاستحسان؛ فتناولوه في دروسهم وحلقهم التعليمية لما وجدوا فيه من مادة ثرية تشمل أوجها لغوية متنوعة منها النحو والصرف والأصوات، بل إن بعضهم وضع (الأصول) لابن السراج في مصاف (الكتاب) لسيبويه و(المقتضب) للمبرد، ومنهم من فضله على كتاب (المقتضب) وأقروا له ولكتاب سيبويه بزعامة مؤلفات النحو[٥].

وتميز كتاب (الأصول) عن كثير من كتب النحو السابقة واللاحقة بسهولة العبارة، ووضوح المقاصد، ما جعله قريبا إلى نفوس طلبة العلم؛ لما تضمنه من تسهيل وتيسير في كثير من

أبواب النحو حتى وصفه ياقوت الحموي بقوله: "مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله"[٦]، وفي قوله هذا إشارة إلى ما خلفه كتاب (الأصول) من آثار محمودة في ميدان التأليف النحوي، إضافة إلى ما شكله من مرجعية مهمة لطلبة النحو عند الاختلاف في مسألة أو قضية لغوية معينة.

وكتاب الأصول وفق وصف ابن خلكان: "من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن، وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه"[٧]. ولعل اختيار البغدادي لكتاب (الأصول) ليكون ضمن مراجع مادة مؤلفه الموسوعي الضخم (خزانة الأدب) يعد من أكبر الشواهد على أهمية ذلك الكتاب، وقيمته الفنية والمنهجية بين أوساط اللغويين[٨].

ثالثا: المصطلح النحوي وقواعده:

لم تشكل قضية المصطلح اللغوي هاجسا كبيرا لدى الكثير من اللغويين في العصور الماضية، غير أنها بدأت تنال اهتماما متزايدا في القرنين الماضيين مع تزايد الحاجة إلى تأسيس قواعد واضحة لصياغة المصطلح اللغوي؛ لما له من تأثيرات إيجابية على صيانة المنهجية، والمحافظة على طلبة العلم من الالتباس والتشتيت[٩].

وقد أسهمت جهود مجموعة من الأفراد والمؤسسات في تشكيل الكثير من قواعد صياغة المصطلح اللغوي في القرنين الماضيين في الوطن العربي. وعلى الرغم من عدم وجود تنسيق واف بين جميع تلك الجهود فإنها تشكل في المحصلة النهائية قواعد عامة يمكن الاستضاءة بها عند صياغة المصطلحات اللغوية في مختلف العلوم والفنون، لاسيما علوم اللغة العربية التي ينطلق منها هذا البحث[١٠].

١- تعريف المصطلح النحوي:

المصطلح في اللغة:

أوردت المعاجم العربية تعريفات عامة لكلمة المصطلح. وذكر ابن فارس في معجمه أن "الصاد واللام والحاء أصلٌ واحد يدل على خلاف الفساد"[١١]، في حين ذكر الأزهري في (تهذيب اللغة) أن "تصالح القوم أو اصطلحوا بمعنى واحد" [١٢] . ويتبين من هذين التعريفين وغيرهما من

التعريفات التي أوردها علماء اللغة أنّهما تعريفان للمعنى اللغوي العام للمصطلح، ويبدو أن المعجميين العرب لم يعرفوا تعريف المصطلح بالمعنى الاصطلاحي، إذ لا نجد أي إشارة إلى ذلك في المعاجم المعروفة. والمصطلح مصدر ميمي للفعل اصطلح، يصطلح، اصطلاحا، بمعنى اتفق، فهو في اللغة بمعنى الاتفاق والتوفيق.

المصطلح في الاصطلاح:

ورد تعريف المصطلح بصيغته الاصطلاحية عند عدد من علماء اللغة القدامى، ومنهم الجرجاني الذي يعرفه فيقول في كتابه (التعريفات): "الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما، ينقل عن موضعه الأول"[١٣]. وعرفه الزبيدي فقال: " الاطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[١٤].

ونجد تعريفات أوضح عند المحدثين؛ فيعرفه مصطفى الشهابي بالقول: "هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية"[١٥]. ويقول خسارة: "المصطلح هو لفظ منقول من معناه اللغوي إلى معنى آخر، متفق عليه بين طائفة مخصوصة"[١٦].

٢- قواعد صياغة المصطلح:

تطرق عدد من اللغويين في مصنفاتهم ودراساتهم إلى ما يمكن اعتباره قواعد وضوابط عامة اتخذوا منها منطلقا لصياغة المصطلح اللغوي، وأهمها[١٧]:

أ- الأصل في تكوين المصطلحات هو الاتفاق، وغاية علم المصطلح هو دراسة الوسائل الكفيلة بتكوين المصطلحات، وتوحيد المصطلح المتعددة تحت المفهوم الواحد[١٨].

ب- ضرورة العناية بالعلاقة بين مدلولي اللفظة المختارة مصطلحا لمفهوم ما لغة واصطلاحا. ولا يفترض في المصطلح أن يستوعب المعنى العلمي بصورة تامة؛ فالمصطلح لا يعني تسمية جامعة للمسمى كما قد يُظن؛ لأن الكثير من المفاهيم لا يمكن استيعابها بلفظة لغوية واحدة؛ ما اقتضى أن يوضع مصطلح خاص للتعبير عنها.

ت- يجب مراعاة الاقتصار على مصطلح واحد للمفهوم الواحد ذي المضمون الواحد؛ لأن تعدد المصطلحات مدعاة لتشتيت القراء والباحثين. لاسيما أن الأفكار والحقائق العلمية

متجددة ونامية، وقد يعجز الاصطلاحيون أحيانا عن إيجاد لفظ لكل واحد منها. كما أن عدم مراعاة هذا الجانب يؤذن بعدم الدقة في أداء المعنى الواحد، ويقود إلى ضعف التواصل بين المتخصصين في مجالات العلوم المتنوعة.

ث- ينبغي تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، مع منح الأفضلية للفظ المختص على اللفظ المشترك؛ لأن اللفظ المشترك من دواعي الغموض والإلباس وإرباك المتعلمين والقراء.

ج- الحرص على وضوح الدلالة وتجنب الغموض والإبهام، ذلك أنه ينبغي إذا ما ذكر المصطلح أن يستدعي مباشرة إلى الذهن معنى واحدا معينا، لا أن يحتمل معاني شتى يتوزع بينها الذهن.

ح- الكلمات الدقيقة تقدم على الكلمات العامة أو المبهمة عند صياغة المصطلح؛ فكلما كان المصطلح دقيقا محكما كانت الصلة بين العلماء أوثق وأقرب، وكان مجال الخلاف أقل؛ وهو ما يؤكده الفيلسوف الألماني ليبنتز بقوله: " إن معظم الخلافات العلمية يرجع إلى الخلاف على معنى الألفاظ ودلالتها. ويوم يصطلح العلماء على دوال معينة تضيق مسافات الخلاف كثيرا. وليست قيمة المصطلح العلمي مقصورة على العلماء وحدهم، بل تتعداهم إلى المعلمين؛ فإن المصطلح العلمي وسيلة إلى من يريدون التعلم فيستعان به على تقديم الأفكار للمتعلمين"[١٩].

خ- يركز علم المصطلح على عرض مصطلحات المجال الواحد بصورة متتابعة على أساس فكري، إذ تعد معالجة مصطلحات العلم الواحد وفق هذه الطريقة أدعى إلى تجاوز العديد من المشكلات التي تعترض المصطلحات[٢٠].

د- استعمال المصطلحات العلمية المستقرة والمستعملة قديما إذا كانت دالة على المفاهيم الموضوعة لها حديثا؛ كي لا تنقطع الصلة بين الأجيال الماضية والحاضرة حرصا على التراث العلمي العربي عامة، وتسهيلا على طلبة العلم والقراء خشية تشتيتهم وإيقاعهم في لبس هم غنيون عنه.

ذ- الحرص على صياغة المصطلحات من الكلمات المفردة لأنها تساعد على تسهيل استخدام النسبة والإضافة والتثنية والجمع؛ ما يعطي مساحة أوسع في تأسيس مصطلحات ثانوية

جديدة لاسيما عبر استخدام ظاهرة (الاشتقاق) التي تعرف بأنها: "أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعا"[٢١].

ر- تقديم اللفظة المأنوسة والشائعة على الغريبة والنادرة إلا عند الضرورة. ولا يعاب الإغراب غير المستثقل الموحي بالمعنى، فهذا مما لا يعاب في الاصطلاح العلمي البحت.

ز- في حال وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحد منها، وانتقاء اللفظ العلمي المناسب الذي يقابلها. ويحسن في هذا المجال استغلال ظاهرة الترادف في العربية للتفريق بين المدلولات العلمية المتقاربة.

س- تجنب الكلمات العامية إلا عند الحاجة المبررة، شريطة أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة، وأن يشار إلى عاميتها.

ش- وجوب مراعاة خصوصيات اللغة العربية التي تتميز بها عن غيرها من اللغات، إذ لكل لغة خصوصيات تميزها عن غيرها.

ص- لا ينبغي اللجوء إلى الاقتراض إلا عند العجز التام عن إيجاد المقابل العربي، على أن يكون الاقتراض مرحليا إلى حين إيجاد المقابل العربي.

ض- مراعاة التدرج في استخدام إمكانات العربية لإيجاد المقابل العربي، فيقدم في اختيار ووضع المصطلحات التراث إن كان مستخدما، ثم المجاز، ثم الاشتقاق ثم النحت.

رابعا: المصطلحات النحوية في كتاب (الأصول) في ضوء علم المصطلح الحديث:

إن الوصول إلى ملامح صياغة المصطلح في كتاب (الأصول) لابن السراج يستوجب عرض مصطلحات الكتاب على ضوابط وقواعد ومنطلقات صياغة المصطلح النحوي في علم المصطلح الحديث. ويمكن أن نحقق هذه الغاية عبر تتبع المحاور الآتية:

١- التوافق بين المعنى اللغوي والمفهوم النحوي:

تتضمن المصطلحات التي استعملها ابن السراج في أصوله توافقا بين المعنى اللغوي للمصطلح، والمفهوم النحوي المعبر عنه، وهذا مما يحمد في ميدان صياغة المصطلحات؛ لأن

المصطلح كلما ازداد قرب معناه اللغوي مع مفهومه الاصطلاحي ازداد تقبل الجمهور له، وبعدت نفرتهم منه، وسهل عليهم حفظه وتداوله، مما يكتب له الرواج والرسوخ. ومن أمثلة ذلك في الأصول:

– الفضلة:

استخدم ابن السراج هذا المصطلح للتعبير عن الزيادة في مركبات الجملة، وقسيم الزيادة عند النحاة هي العمدة، فالفعل والفاعل عمدة لا يتم معنى الجملة إلا بهما، والمفعول به فضلة زائدة يمكن أن يستغني عنها المعنى الأساسي للجملة[٢٢]. وفي ذلك يقول ابن السراج: "فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب، ويتم الكلام به دون مفعول، والمفعول فضلة في الكلام كالذي تقدم، فأما الفعل فلا بد له من فاعل، ما يقوم مقام الفاعل بمنزلة قولك: القائم زيد" [٢٣]. وقال في موضع آخر: "فالجواب في ذلك: أن المفعول منفصل مستغن عنه بمنزلة ما ليس في الكلام، وإنما ينبغي أن يصحح الكلام بغير مفعول ثم يؤتى بالمفعول فضلة"[٢٤].

وعند النظر في معاجم العربية نجد أن معنى (فضلة) يعود إلى (فضل) وهي الزيادة. جاء في (المقاييس): "الفاء والضاد واللام أصل صحيح يدل على زيادة في شيء. من ذلك الفضل: الزيادة والخير"[٢٥]. ولا شك أن اتفاق المصطلح الذي استخدمه صاحب الأصول مع المعنى اللغوي الوارد في معاجم العربية ظاهر جلي، فكلاهما يدلان على الزيادة، مع خصوصية لمعنى الزيادة لدى النحاة.

– التوابع:

هو مصطلح استخدمه ابن السراج للتعبير عن مجموعة من الموضوعات النحوية التي تشترك في أحكام خاصة، وهي تتبع ما قبلها، وقد بين دلالة هذا المصطلح بقوله: "فأما التوابع فنحو: النعت، والتأكيد، والبدل، والعطف"[٢٦]. وهو هنا يعرف مصطلح التوابع عن طريق التقسيم، دون أي يفسر الدلالة المباشرة لهذا المصطلح، وقد أكثر صاحب (الأصول) من استعمال هذا الأسلوب في مصطلحاته، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تأثره بعلم المنطق الذي يقوم في أساسه على التقسيم والترتيب[٢٧].

وبالعودة إلى معاجم العربية نجد أن (توابع) من (تبع)، وتعني التلو والتقفي، يقول ابن فارس: "التاء والباء والعين أصل واحد لا يشذ عنه من الباب شيء، وهو التلو والقفو. يقال: تبعت فلانا إذا تلوته واتبعته. وأتبعته إذا لحقته"[٢٨]. وهو ما يظهر مدى اتفاق المفهوم الذي أراده ابن السراج مع المعنى الذي أثبته علماء اللغة لهذه المفردة.

ومما ينبغي معرفته في هذا المبحث أن ابن السراج لم يكن حريصا دائما على توافق مفاهيم مصطلحاته مع المعاني اللغوية، بل إنه في بعض المواضع استخدم مصطلحات نحوية مقدار التوافق بينها وبين معانيها اللغوية محدود جدا، ومن ذلك مصطلحات: "المبني"[٢٩]، "مكسور"[٣٠]، "التنوين"[٣١].

٢- سهولة ألفاظ المصطلحات ودقتها:

يحسب لابن السراج عند صياغته للمصطلحات استخدامه الألفاظ السهلة المألوفة، وبعده عن الألفاظ الغريبة والحوشية، يضاف إلى ذلك دقة تلك الألفاظ في التعبير عن مراد المصنف وبعدها عن العموم والإبهام، فقد تميزت ألفاظ مصطلحاته -بصورة عامة- بالسهولة والبساطة والدقة والتناسق الفكري. واستخدام هذه الأدوات يعد من الأساسات المهمة في الكتابة المصطلحية. كما أنه يعكس النفس الذي اتبعه ابن السراج في كتابه هذا، إذ انتهج بساطة العبارة، وتسهيل الألفاظ على نحو يناسب الشريحة المستهدفة وهي شريحة طلاب العلم، والراغبين بتعلم أصول النحو دون صعوبة أو تعقيد.

وقد أكد ابن السراج هذا بنفسه حين قال: "فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو، وجمعته جمعا يحضره، وفصلته تفصيلا يظهره، ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما أمكن من القول وأبينه؛ ليسبق إلى القلوب فهمه، ويسهل على متعلميه حفظه"[٣٢].

ومن أمثلة تلك المصطلحات سلسلة مصطلحات المفعول التي تعكس إلى جانب السهولة والدقة فكرا تناسقيا قام على أساس فكري واضح ومتين، إذ يقول مفصلا ومقسما: "الأسماء المنصوبات تنقسم قسمة أولى على ضربين: فالضرب الأول هو العام الكثير: كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه فهو نصب.

والضرب الآخر: كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة وقد نما بالإضافة والنون، وحالت النون والإضافة بينهما ولولاهما لصلح أن يضاف إليه فهو نصب.

والضرب الأول: ينقسم على قسمين: مفعول، ومشبه بمفعول. والمفعول ينقسم على خمسة أقسام: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه"[٣٣].

٣- تعدد المصطلحات:

من الأمور التي يمكن رصدها عند دراسة مصطلحات ابن السراج تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم نحوي واحد، وهو أمر تعيبه قواعد صياغة علم المصطلح الحديث، وهذا العيب وإن كان موجودا لدى صاحب (الأصول)، فإنه يعد مظهرا عارضا في مواضع قليلة، لا ظاهرة عامة، أو سمة مستديمة في مصطلحات المصنف. ويمكن أن نقسم ذلك على قسمين:

أ- تعدد مصطلحي يتعلق باختلاف مدرستي البصرة والكوفة:

عبر صاحب (الأصول) عن بعض المفاهيم النحوية باستخدام مصطلح بصري أحيانا، ومصطلح كوفي أحيانا أخرى[٣٤]، ما خلف تعددية معيبة في صياغته المصطلحية، ومن أمثلة ذلك:

- حرف العطف (بصري) / حرف النسق (كوفي):

قال ابن السراج مستخدما مصطلح البصرة: "وإذا عطفت "إن" على أن، وقد عمل في الأولى الفعل ففتحها فتحت المعطوف أيضا، إلا أن تريد أن تستأنف ما بعد حرف العطف"[٣٥].

ويقول [٣٦] مستخدما مصطلح الكوفة: "وقد أجازوا تقديم حرف النسق في الشعر فتقول على ذاك: قامَ وزيدٌ عمرٌو، وقامَ ثُمَّ زيدٌ وعمرو، وتقول: زيدٌ وعمرو قاما".

- التمييز (بصري) / التفسير (كوفي):

ومن استخدامه لمصطلح البصرة قوله: "الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل، والمفعول هو فاعل في المعنى وذلك قولك: قد تفقأ زيد شحما"[٣٧].

ومن استخدامه لمصطلح الكوفة قوله: "فكأن حكمه أن يكون: "سفه زيد رأيا" فترك على إضافته ونصب كنصب النكرة، قالوا: وكما لا يجوز تقديم ما نصب على التفسير لا يجوز تقديم هذا"[٣٨].

ومن ذلك يظهر لنا أن اختلاف المدارس النحوية وتعدد مصطلحاتها كان له أثر على المصطلحات النحوية في كتاب (الأصول)، إذ استخدم ابن السراج للمفهوم الواحد مصطلحا كوفيا ومصطلحا بصريا في مواضع متفرقة، ولعل السبب في ذلك هو حرص ابن السراج على رواج مؤلفه بين مختلف الأوساط النحوية باستخدام مصطلحات مختلف المدارس، فلم يشغله توحيد المصطلح بقدر ما شغله تسهيل النحو وتقريبه للطالبين.

ب– تعدد مصطلحي يتعلق باستعمال المصنف:

إذا كان السبب في تعددية المصطلح في المبحث السابق هو اختلاف مدرستي البصرة والكوفة وتأثيرهما على ابن السراج، فإن هناك مواضع في الأصول استخدم فيها المصنف مصطلحين للتعبير عن مفهوم نحوي واحد دون أن يكون للخلاف البصري الكوفي فيهما تأثير، بل السبب في ذلك عائد لاستعمال ابن السراج دون أن يكون لخلاف المدرستين يد في ذلك، فنراه يستخدم مصطلحين ينتميان لمدرسة نحوية واحدة للدلالة على مفهوم واحد، ومن أمثلته[٣٩]:

– التصغير / التحقير:

استعمل ابن السراج هذين المصطلحين للدلالة على مفهوم واحد، فالتصغير عنده هو التحقير إذ يقول: "باب التحقير: التصغير شيء اجتزئ به عن وصف الاسم بالصغر وبني أوله على الضم وجعل ثالثه ياء ساكنة قبلها فتحة"[٤٠]. والترادف بين المصطلحين في هذا الموضع ظاهر لا يخفى، وتعدد المصطلح على هذا النحو غير مفيد للمتلقي لاسيما عند استخدام كل منهما منفردا عن الآخر[٤١]، إذ قد يؤدي تنازع المصطلحين للمفهوم ذاته إلى التشتيت والالتباس. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تأثر ابن السراج بمن سبقه من العلماء من أمثال سيبويه والمبرد اللذين استخدما المصطلحين ذاتهما للدلالة على المفهوم ذاته[٤٢]، وهذا ما ينطبق أيضا على المثال الآتي.

– ياء النسب / ياء الإضافة:

من المصطلحات التي جاءت في (الأصول) للتعبير على مفهوم واحد (ياء النسب)، و(ياء الإضافة)، إذ استعملهما ابن السراج في مواضع متفرقة للدلالة على المفهوم ذاته لكنه يستخدم المصطلح الأول أحيانا، والمصطلح الثاني أحيانا أخرى، ومن أمثلة استخدامه (ياء النسب) قوله: "وكان الأخفش لا يجوز عنده ترخيم حبلوى اسم رجل فيمن قال: يا حار؛ وذلك لأنه يلزمه أن يحذف يائي النسب ويقلب الواو ألفا لانفتاح ما قبلها".[٤٣] ومن شواهد استخدامه ياء (الإضافة) قوله: "وإذا وافقت ياء الإضافة الياء الساكنة في النداء لم يجدوا بدا من فتح ياء الإضافة ولم يكسر ما قبلها كراهية للكسرة في الياء"[٤٤]. وهو في كل ذلك يعد متبعا ما سار عليه سيبويه والمبرد في تعاملها مع هذين المصطلحين.

٤– تعدد دلالات المصطلح:

التزم ابن السراج في معظم استخداماته للمصطلح النحوي تخصيص المصطلح الواحد للتعبير عن مدلول واحد، غير أنه في بعض المواضع خالف هذه القاعدة باستخدام مصطلح واحد للتعبير عن مفهومين مختلفين، وهو ما أوقعه في عيب من عيوب صياغة المصطلح اللغوي هو تعدد دلالات المصطلح المستخدم، وهذا من أكثر أخطاء المصطلح التي توقع المتلقين في اللبس والحيرة، إذ يبقى السؤال دائما مع مثل هذه المصطلحات ذات الدلالات المتعددة هو: (أي الدلالات أراد المصنف؟). ومن أمثلة المصطلحات متعددة الدلالة في الأصول:

– المبهم:

استخدم ابن السراج هذا المصطلح للتعبير عن الضمير إذ يقول: "المعرفة خمسة أشياء: الاسم المكنى، والمبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أضيف إليهن. فأما المكني: فنحو قولك: هو، وأنت، وإياك، والهاء في "غلامه وضربته" والكاف في غلامك، وضربك، والتاء في "قمتُ" و"قمتِ" و"قمتَ" يا هذا، فأما المبهم: فنحو: هذا، وتلك، وأولئك"[٤٥].

فالمبهم هنا وفق شرح المصنف يدل على الضمائر (هذا، وتلك، وأولئك وأشباهها)، وهي دلالة قد يظن البعض أنها ملاصقة لهذا المصطلح أينما وجد في (الأصول)، حتى يقرأ

المصطلح ذاته في مواضع أخرى وهو يستخدم للتعبير عن دلالة غير تلك التي أقرت له في الموضع السابق.

يقول ابن السراج: "إنما الظروف منها التي يتعدى إليها الفعل الذي لا يتعدى ما كان منها مبهما خاصة، ومعنى المبهم أنه هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره"[٤٦]. وهو في هذا الموضع يستخدم مصطلح المبهم للدلالة على نوع خاص من الظروف، ويزيد فوق ذلك شرحا لمراده الذي لا يعبر عن الدلالة الأولى للمصطلح في الموضع الأول، فهناك كان المبهم هو الضمير، وهنا المبهم هو الظرف غير المحصور بالحدود المعلومة.

– الحشو:

يعد مصطلح الحشو من المصطلحات متعددة الدلالة عند ابن السراج، ولنستعرض بعض المواضع التي جاء فيها على ذكر هذا المصطلح لنتبين تفاوت الدلالات بين تلك المواضع، يقول ابن السراج عند حديثه عن التقديم والتأخير في جملة حروف الجر: "فمن ذلك: حروف الجر، لا يجوز أن يقدم عليها ما عملت فيه، ولا يجوز أن يفرق بينها وبين ما تعمل فيه، ولا يجوز أن يفصل بين الجار والمجرور حشو إلا ما جاء في ضرورة الشعر، لا يجوز أن تقول: "زيد في اليوم الدار" تريد: "في الدار اليوم" ولا ما أشبه ذلك"[٤٧]. وهو هنا يستخدم مصطلح "حشو" للدلالة على المفردات غير الأساسية في التركيب اللغوي.

لكنه يأتي بهذه المصطلح في موضع آخر بدلالة أخرى إذ يقول: "وهذا الذي لم يجيزوه. هو كما قالوا من قبل: إني إذا قلت: "قيام زيد" فقيام مبتدأ، ويجوز أن يسقط "زيد" فيتم الاسم، فهو بمنزلة ما ليس في الكلام؛ لأنه من حشو الاسم وليس بالاسم"[٤٨]. فقد أضاف في هذا الموضع مصطلح "حشو" للفظة "الاسم" فأوحى بدلالة أخرى غير التي تفهم من هذا المصطلح في الموضع الأول، فإن كان المراد هناك المفردات غير الأساسية في التركيب، فما قد يفهم هنا من هذا المصطلح لا سيما عند ذكره لهذه العبارة تحديدا "وليس بالاسم" أن الحشو لفظ يلحق بالاسم وهو ليس باسم.

ثم يورده في موضع آخر فيقول: "وكذا مستمع تقول: مسيمع ومسيميع، وتقول في مزدان: مزين ومزيين؛ لأن أصل مزدان مزتان وهو مفتعل من الزين فأبدلت التاء دالا فلما صغرت

حذفتها لأنها زائدة في حشو الاسم"[٤٩]. فحشو الاسم هنا تدل على الحروف غير الأساسية في المفردة، فعلى الرغم من أن المصطلح واحد في هذا الموضع والموضع الذي سبقه إلا أن دلالتهما لم تكن واحدة. وها هو عند حديثه عن ضرورة الشعر يستخدم مصطلح الحشو للدلالة على الكلمات التي يمكن أن يستغنى عنها في بيت الشعر إذ يقول: "ويتبعه في الحسن تحريك الساكن في القافية بحركة ما قبله، فإن كان في حشو البيت فهو عندي أبعد"[٥٠].

ولا بد أن أشير في ختام هذا المبحث إلى أن مثل هذه المواضع التي شهد فيها المصطلح اضطرابا على مستوى الدلالة عند ابن السراج، وتعددا في المفاهيم التي يفيدها، وما خلفه ذلك من عدم وضوح الدلالة بين موضع وآخر ليست هي الأصل في تعامله مع المصطلح النحوي، بل الأصل أنه اتبع خطى من سبقه من كبار النحاة أمثال سيبويه والمبرد في وضوح الدلالة وعدم اضطرابها في الغالب الأعم من مصطلحاتهم، ومصنفه بمجلداته الثلاثة شاهد على ذلك.

٥- إطالة المصطلح:

الأصل في صياغة المصطلح أن يعتمد على الألفاظ المفردة، فإن عسر ذلك لأي سبب كان فإنه ينبغي التدرج من الألفاظ المفردة إلى الثنائية إلى الثلاثية، حسب الحاجة التي يقررها النظر في المصطلحات الأخرى بهدف عدم التكرار على مستوى المصطلحات من جانب، وعلى مستوى الدلالات من جانب آخر.

وبالنظر إلى مصطلحات ابن السراج في (الأصول) نجد أن الأصل عنده فردية المصطلح، غير أنه يلجأ إلى إطالة المصطلحات في بعض المواضع زيادة في الإيضاح والتمييز، حتى إن عدد ألفاظ أحد مصطلحاته وصل إلى ثلاث عشرة كلمة وهو: "ما يكون المنصوب فيه في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع وهو المستثنى"[٥١].

والمتأمل في مصطلحات ابن السراج يجد أنه كان لا يأبه بشأن إطالة المصطلح، ولم يكن مهتما بأن يقصر عدد ألفاظ بعض تلك المصطلحات، على الرغم من أن الأصل عنده دائما المصطلح المفرد، لكنه حين يقرر الإطالة فلا يضع بين ناظريه حجم تلك الإطالة، وهو ما يكشفه عدد ليس بالقليل من المصطلحات الطويلة التي استخدمها في مصنفه نحو:

- الاسمان اللذان يجعلان اسما واحدا[٥٢].

- العامل معنى الفعل ولم يكن فعلا[٥٣].

- المفعول الذي لم يسم من فعل به[٥٤].

- ما ارتفع بالحروف المشبهة بالأفعال[٥٥].

وكل هذه المصطلحات يمكن التعبير عنها بألفاظ أقل مما هي عليه في الأصول. والحق أن أمرا كهذا لا يعجز عنه عالم بقدر ومكانة ابن السراج، لكنه عزف عنه راغبا. وأرى أن السبب يعود إلى أمرين:

أ- أن الغاية الأساسية من تصنيف هذا الكتاب -كما جاء على لسان ابن السراج- هي تقريب النحو من طلاب العلم، وتسهيل موضوعاته عليهم. ولا شك أن من يضع هذه الغاية نصب عينيه لن يكون محط اهتمامه وعنايته عدد ألفاظ المصطلحات المستعملة، بل سيكون اهتمامه منصبا على الشرح والتوضيح، والمحافظة على الطابع التعليمي في جميع تفاصيل المصنف، حتى وإن كان إطالة بعض المصطلحات ضريبة لذلك.

ب- لم يكن ابن السراج جريئا في تأسيس مصطلحات جديدة في علم النحو، إذ لم ينسب له الباحثون تأسيس مصطلحات جديدة في علم النحو إلا نادرا[٥٦]، بل كان مقلدا متبعا في قاموس مصطلحاته، يسير فيه على ما سار عليه من قبله سيبويه والمبرد وغيرهما من السابقين من علماء النحو. ولعل حرصه على عدم تشتيت قراء مصنفه، وتجنبه تحميلهم أعباء تعليمية هم مستغنون عنها هو ما جعله يتحاشى استحداث مصطلحات نحوية جديدة، وابتكار مصطلحات مفردة الألفاظ يضعها بديلا لما طال من مصطلحاته.

٦- منهجية وضع المصطلحات:

لا يمكن الجزم بأن ابن السراج كان يملك منهجية منضبطة عند تعامله فيما يتعلق بصياغة المصطلحات في مصنفه محل الدراسة، فتارة نراه يطيل المصطلح، وتارات يقصره، وأحيانا يربط بين المفهوم الذي يدل عليه المصطلح والمعنى اللغوي له، وأحيانا أخرى لا يتكلف عناء الربط بينهما، كما أنه يعدد في بعض المواضع مصطلحات تدل جميعها على مفهوم واحد، وفي مواضع أكثر يتجنب تعدد المصطلح، وكذلك الأمر عند الحديث عن تعدد دلالات المصطلح.

وأعتقد أن تفسير هذا الأمر يرجع إلى المنهجية العامة التي كان يصنف بها معظم مؤلفي ذاك العصر، إذ يعتمدون على سيلان الذهن والفكر الموسوعي الأقرب إلى الارتجالية منه إلى المنهجية الدقيقة كما هي في العصر الحالي، وإن كان الاعتماد على سيلان الذهن يعد بحد ذاته منهجية في ذاك العصر غير أنها في موازين البحث العلمي الحالي لا تصنف على أنها منهجية دقيقة منضبطة، وواضحة المعالم.

وينبغي، ونحن نتحدث هنا عن منهجية ابن السراج في صياغة المصطلح النحوي، أن نضع في الحسبان أن الزمن الذي صنف فيه المؤلف كتابه هذا يعد زمان نشأة علم النحو، إذ شهد ذلك العصر البدايات الأولى لهذا العلم ما يجعلنا نلتمس العذر لصاحب (الأصول)، إذ لا يقبل المقارنة بين الصياغة المصطلحية لمن صنف في زمان النشأة، ومن صنف بعد أن اشتد عود النحو واستوى على سوقه. وإنه لمن الظلم محاكمة المصطلحات النحوية في كتاب (الأصول) وتخطئتها في ضوء علم المصطلح الحديث دون دراسة الظروف العلمية السائدة في ذلك الوقت.

ولا بأس أن تكون هذه الدراسة للمقارنة بين صياغة المصطلح في العصرين بدافع الاستكشاف والمقارنة، للتعرف على مرحلة مهمة من مراحل علم المصطلح في النحو العربي. كما أننا يجب ألا ننسى أن التبادل الثقافي والترجمة تعدان من أهم عوامل تطور ونمو علم المصطلح اللغوي، وهما أمران لم يحضرا في زمان ابن السراج قدر حضورهما في زمننا هذا، ما يفسر بعض جوانب التقصير في أسس صياغة المصطلح في كتاب (الأصول).

خامسا: نتائج الدراسة:

١- تميزت كتابة المصطلحات النحوية في كتاب (الأصول) بصورة عامة بالسهولة والبساطة، وهو أمر محمود عند منظري علم المصطلح الحديث، كما أنه يعكس النفس الذي اتبعه ابن السراج في كتابه هذا، إذ انتهج بساطة العبارة، وتسهيل المفاهيم على نحو يناسب الشريحة المستهدفة من الراغبين بتعلم أصول النحو دون صعوبة أو تعقيد.

٢- لم يضف ابن السراج في (أصوله) مصطلحات خاصة صاغها بنفسه إلا نادرا، بل كان متبعا في المصطلحات النحوية التي ضمنها مؤلفه هذا، فجاءت مصطلحاته امتدادا لما جاء به سابقوه لاسيما سيبويه في (الكتاب)، والمبرد في (المقتضب)؛ ولعل هذا الأمر يكشف لنا

حرص ابن السراج على تقديم مادته العلمية بصيغة ميسرة ليسهل تناقلها وتداولها من قبل دارسي النحو، ما جعله يتحاشى صياغة مصطلحات جديدة ما دام المنقول فيه الكفاية، ما يجنب قراء مصنفه أعباء تعليمية جديدة هم ليسوا بحاجة لها.

٣– استخدم ابن السراج في المصطلحات النحوية التي أوردها الألفاظ البسيطة الدارجة، مبتعدا عن التعقيد والتشدق، وهو أمر التزمه في مصنفه على نحو ينسجم مع مبدئه الأساسي الرامي إلى التسهيل والتيسير. ويبدو أن اختيار الألفاظ الدارجة والبعد عن المستوحش منها في صياغة المصطلحات يعد من المبادئ الأساسية في نظريات صياغة المصطلح.

٤– لجأ ابن السراج إلى إطالة المصطلح النحوي في بعض المواضع، وهو من الأمور غير المحمودة وفق رؤى منظري علم المصطلح الحديث، وهو ما أتفق معهم فيه؛ لأن الغاية من صياغة المصطلحات هو تسهيل العلم لطالبيه، وتيسير تداول المعلومات، وإطالة المصطلح لا تنسجم مع هذه الغاية.

٥– لا يستطيع أن يجزم الباحث في المصطلحات النحوية في كتاب ابن السراج بوجود منهجية واضحة المعالم عند المصنف، فتارة نراه يطيل المصطلح وتارة يقصره، وتارة يربط بين المفهوم الذي يدل عليه المصطلح والمعنى اللغوي له، وتارة أخرى لا يتكلف عناء الربط بينهما. كما أنه يكرر مصطلحات عدة لمفهوم واحد، ويستخدم أحيانا المصطلح الواحد للتعبير عن مفاهيم متعددة. ومثل هذه الهنات – وإن كانت عارضة وليست أصلا عند ابن السراج – إلا أنها مما يكشف اضطراب المنهجية المتبعة في مصطلحات مصنفه محل الدراسة.

٦– أثرت المنهجية العامة التي كان يصنف بها معظم مؤلفي ذلك الزمان على منهجية ابن السراج في صياغة المصطلح النحوي، إذ كانوا يعتمدون على سيلان الذهن، والفكر الموسوعي الأقرب إلى الارتجالية منه إلى المنهجية الدقيقة.

٧– لم يكن الفكر المؤسسي في التصنيف اللغوي وصياغة المصطلحات في زمان ابن السراج متاحا بقدر ما هو متاح في عصرنا الحالي، وهو ما أثر على فكر صياغة المصطلح في ذاك العصر بصورة عامة، إذ تقوم المؤسسات من مجامع لغوية وغيرها بجهود كبيرة في تطوير نظريات علم المصطلح اللغوي، وهو ما وجد في هذا العصر وفقد في عصر ابن السراج.

٨- لا يرد في كتاب (الأصول) في كثير من المواضع التأصيل لمصطلح نحوي بصورة مباشرة، غير أنه يفهم من سياق الكلام المصطلح ومدلوله؛ ولعل السبب في ذلك هو احترام المؤلفين قديما لعقلية قراء ذلك العصر، ومنحهم فرصة التفاعل الذهني مع المصنف، لاسيما أنه مما يعرف عن دارسي علم النحو في ذلك الزمن النجابة وسرعة البديهة.

سادسا: الخاتمة:

يتبين لدارس النحو ان قضية المصطلح النحوي شغلت اهتمام علماء النحو القدماء والمحدثين، وأوردها النحاة القدماء بصور مختلفة في مصنفاتهم، دون أن يركزوا عليها تركيزا شديدا، في حين اهتم بها علماء اللغة المحدثون اهتماما كبيرا، وسعوا إلى تصنيفها وفق تقسيمات معينة، والفصل بين المدارس النحوية المشهورة، ومعرفة ما اختارته كل مدرسة من تعريفات محددة لأي مصطلح نحوي.

وفي هذا البحث اخترت الولوج إلى هذا الموضوع عبر دراسة المصطلحات النحوية في كتاب (الأصول) لابن السراج النحوي، ومناقشتها في ضوء أبرز نظريات ورؤى علم المصطلح اللغوي الحديث، والتعليق عليها وفق المناهج البحثية العلمية المتعارفة، للوقوف على مدى اتفاق منهجية قدماء النحاة مع ما جاء به رواد علم المصطلح والباحثون فيه في العقود القليلة الماضية، واختبار النظريات الحديثة في أصول صياغة المصطلح اللغوي بصورة تطبيقية عبر محاكمة مصطلحات ابن السراج النحوية، وفق تصورات تلك الرؤى والنظريات.

واتضح عن طريق البحث أن كتابة المصطلحات النحوية في كتاب (الأصول) تميزت بصورة عامة بالسهولة والبساطة، وهو أمر محمود عند منظري علم المصطلح الحديث، كما أنها تعكس النهج الذي اتبعه ابن السراج في كتابه، إذ انتهج بساطة العبارة، وتسهيل المفاهيم على نحو يناسب الشريحة المستهدفة من الراغبين في تعلم أصول النحو دون صعوبة أو تعقيد. كما تبين أن ابن السراج لم يضف في الكتاب مصطلحات خاصة صاغها بنفسه، بل جاءت مصطلحاته امتدادا لما جاء به سابقوه لاسيما سيبويه في (الكتاب)، والمبرد في (المقتضب).

كما يتضح أن الفكر المؤسسي في التصنيف اللغوي وصياغة المصطلحات في زمان ابن السراج لم يكن متاحا بقدر ما هو متاح في عصرنا الحالي، وهو ما أثر على فكر صياغة المصطلح

في ذاك العصر بصورة عامة، إذ تقوم المؤسسات من مجامع لغوية وغيرها بجهود كبيرة في تطوير نظريات علم المصطلح اللغوي، وهو ما وجد في هذا العصر وفقد في عصر ابن السراج.

الهوامش:

[1]: ابن خلكان: وفيات الأعيان، الجزء الرابع، ص ٣٣٩.

[2]: المرجع نفسه، والمكان نفسه.

[3]: القفطي، علي بن الحسن: إنباه الرواة، الجزء الثالث، ص ٤٨.

[4]: اللهيبي، سعد بن هاشم: أثر العامل في آراء ابن السراج النحوية في كتابه الأصول في النحو، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ٢٠١٦، ص ١٩.

[5]: ابن النديم: الفهرست، ص ٦٨، والقفطي: إنباه الرواة، الجزء الثالث، ص ١٤٥.

[6]: الحموي: معجم الأدباء، الجزء ١٨، ص ١٩٨.

[7]: ابن خلكان: الجزء ٢، ص ٤٦٢.

[8]: البغدادي: خزانة الأدب، الجزء الأول، ص ١٨.

[9] : العبد، محمد: المصطلح اللساني العربي وقضية السيرورة، ص ٤١.

[10]: القاسمي، علي: مقدمة في علم المصطلح، ص ١١.

[11]: ابن فارس، أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٩، مادة صلح.

[12]: الأزهري: تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون ومحمد علي النجار، دار القومية العربية، القاهرة، ١٩٦٤، مادة صلح.

[13]: الجرجاني، علي بن محمد: التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٨.

[14]: الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٨٨٨، مادة صلح.

[١٥]: الشهابي، مصطفى: المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٦.

[١٦]: خسارة، ممدوح: علم المصطلح، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٣، ص ١٤.

[١٧]: انظر: من قضايا المصطلح اللغوي العربي: ١٦-٢٦، المصطلحات النحوية في التراث النحوي: ص ٩٧، الجهود اللغوية في المصطلح اللغوي الحديث: ٣٩١-٣٩٧، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: ٥٠-٦٢، مباحث في المصطلح والدلالة: ١٧١_ ١٨٦.

[١٨]: حجازي، محمود: علم المصطلح، ص ٧٠.

[١٩] : سويريت، محمد: النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم، ص ٤٣.

[٢٠] : حجازي، مرجع سابق، ص ٧١.

[٢١] : خسارة، ممدوح: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص ٩٧.

[٢٢] : الحربي، عبد الله: الزيادة النحوية في ضوء المناهج اللغوية المعاصرة، ص ١٢.

[٢٣] : الأصول: (٧٥/١).

[٢٤] : الأصول: (٢٤٢/٢).

[٢٥] : مقاييس اللغة: (٥٠٨/٤).

[٢٦] : الأصول: (١٤٦/١).

[٢٧] : المصطلح النحوي عند ابن السراج: ٩٤.

[٢٨] : مقاييس اللغة: (٣٦٢/١).

[٢٩] : الأصول: (١١١/٢).

[٣٠] : الأصول: (٤٥/١).

[٣١] : الأصول: (٤٦/١).

[٣٢] : الأصول: (٥٦/١).

[٣٣] : الأصول: (١٥٨/١-١٥٩).

[٣٤] : راجع المدارس النحوية، ص ١٦٥، إذ أورد طائفة من مصطلحات البصريين والكوفيين.

[٣٥] : الأصول: (٢٦٧/١).

[٣٦] : الأصول: (٧٦/٢).

[٣٧] : الأصول: (٢٢٢/١).

[٣٨] : الأصول: (٢٣٠/٢).

[٣٩] : الجهود اللغوية لابن السراج: ص ٣٢٤.

[٤٠] : الأصول: (٣٦/٣).

[٤١] : راجع مثلا: الأصول: (٦١/٣)، (٦٢/٣)، (٥٢/٣)، (٥٦/٣).

[٤٢] : الجهود اللغوية لابن السراج: ٣٢٥.

[٤٣] : الأصول: (٣٧٣/١).

[٤٤] : الأصول: (٣٥٦/١).

[٤٥] : الأصول: (١٤٩/١).

[٤٦] : الأصول: (١٩٧/١).

[٤٧] : الأصول: (٢٣٠/٢).

[٤٨] : الأصول: (٢٣٩/٢).

[٤٩] : الأصول: (٤٣/٣).

[٥٠] : الأصول: (٤٣٥/٣).

[٥١] : الأصول: (٢٨١/١).

[٥٢] : الأصول: (٩٢/٢).

[٥٣] : الأصول: (٢٤٦/٢).

[٥٤] : الأصول: (٧٦/١).

[٥٥] : الأصول: (٩٢/١).

[٥٦] : المصطلح النحوي عند ابن السراج: ص ١٦٣.

قائمة المراجع:

- الأزهري: تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون ومحمد علي النجار، دار القومية العربية، القاهرة، مصر، ١٩٦٤.

- البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٩٧.

- الجرجاني، علي بن محمد: التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ١٩٨٥.

- الحديدي، ايناس: المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦.

- الحربي، عبد الله شعف: الزيادة النحوية في ضوء المناهج اللغوية المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٧.

- حجازي، محمد فهمي: علم المصطلح اللغوي، مكتبة غريب، القاهرة، مصر، ١٩٩٣.

- حمار، نسيمة حمار: المصطلح النحوي في الكتاب لسيبويه.. دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم المصطلح الحديث، مجلة الممارسات اللغوية، العدد ٤٢، ديسمبر ٢٠١٧، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر.

- الحموي، ياقوت بن عبد الله: معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩٣.

- الحيادرة، مصطفى: من قضايا المصطلح اللغوي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٣.

- خسارة، ممدوح: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، دمشق، سورية، ٢٠٠٨.

– ابن خلكان، أحمد بن محمد: وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٧٢.

– الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعة الخيرية، القاهرة، مصر، ١٨٨٨.

– الزركان، محمد: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، ١٩٩٨.

– الزيدي، كامل وفياض، محمد: المصطلح النحوي في كتاب الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، مجلة العلوم الإسلامية، العدد ٥٠، المجلد الأول، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، ٢٠١٧.

– ابن السراج، محمد: الأصول في النحو، تحقيق الدكتور حسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.

– سويرتي، محمد: النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم، دار أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٠٦.

– الشمس، خالد حوير الشمس وجاسم، مرتضى: المصطلح النحوي عند السرمري، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٣٧، ٢٠١٥، جامعة الكوفة، العراق.

– الشهابي، مصطفى: المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٥٥

– طلافحة، أمجد والكندي، خالد الكندي: المصطلح النحوي في شرح المفصل لابن يعيش: دراسة في أثر النص، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد ١٤، العدد ١ ،٢٠١٧، الأردن.

– ضيف، شوقي: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٨٩.

– عباس، أحمد خضير: المصطلح النحوي، دراسة في علة التسمية، مجلة آداب ذي قار، العدد ١٥، جامعة ذي قار، العراق، ٢٠١٥.

– العبد، عبد الله محمد: المصطلح اللساني العربي وقضية السيرورة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، ٢٠١١.

– عوض، سامي ويونس، يونس: المصطلح النحوي عند ابن جني، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٥، العدد ١٩، ٢٠١٣، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

– الغامدي، عبد الوهاب الغامدي: المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم لأبي بكر الأنباري وعلاقتهما بمدرستي الكوفة والبصرة، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ٢٠٠٩.

– غريب، مسعود: المصطلح النحوي عند ابن السراج، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠٠٨.

– ابن فارس، أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.

– القاسمي، علي: مقدمة في علم المصطلح اللغوي العربي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، العراق، ١٩٨٥.

– القريات، ماجد شتيوي المصطلح النحوي بين الزجاجي وابن هشام، المجلد الخامس، العدد الحادي والثلاثون، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٥.

– القفطي، علي بن الحسن: إنباه الرواة، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٨٦.

– قنيبي، حامد: مباحث في المصطلح والدلالة، دار ابن الجوزي للنشر، الأردن، ٢٠٠٥.

- قدور، يعقوب: المصطلح النحوي عند ابن مالك، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر (بسكرة) الجزائر، ٢٠١٣.

- اللهبي، سعد بن هاشم: أثر العامل في آراء ابن السراج النحوية في كتابه الأصول في النحو، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ٢٠١٦.

- الميساوي، المصطلح: اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، المغرب، ٢٠١٣.

- ابن النديم، محمد بن اسحق: الفهرست، تحقيق رضا تجدد، دون ناشر، بيروت، ١٩٨٨.

- يوسف، مجدي إبراهيم: الجهود اللغوية لابن السراج، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.